هذا العدد مخصص للاستعمال الشخصي و لا يجوز توزيعه او مشاركنه باية وسيلة كانت

النقيب بسّام الدايه نودّعه علماً

أمّة تودّع علماً من أعلام نهضتها.

تودّع معه بعضَ ألقِ ماضيها، وسموّ رسالة بعثها روّادها من تُراثٍ عَربيّ عريق. ارتاح العدل فيه وارتاح الحق.

دلّ على الغنى الروحي والمعرفي لبلدٍ، اعتبره كبارٌ «القدوةَ والمثال».

منهم كان النقيب الأسبق لمحامي طرابلس: الأستاذ بسّام الدايه.

صوتُ عدالةٍ وحق، والمثال الراقي لحياة مشتركة بين أبناء وطنٍ واحد تجمعهم صفاتُ عدل، ومودّات لا تشوبها شائبة.

عاش النقيب دايه واقع الحياة، وأوضاع الإنسان وقضاياه، ونهض بما يضمن للحرّية رِفعتها.

... ولأنه قامة حقوقيّة وقانونيّة كبيرة، اختارته نقابة المحامين في طرابلس نقيباً لها (2020)، فمتّن صلة الوصل بين العدل والعمل لإحقاق الحق:

«ما ارتفعت راية عدلٍ إلا خفتت ظلامة راية مظلوم».

تنزّه عن الأهواء، مقدّراً مسؤوليته التي صارت مثالاً يُحتذى، وصار حضوره الضوء حين يدخل أحد قصور العدل. يشار إليه بالعقل والعين معاً، وبإخبار دعاوى كان له فيها الكلمة الفصل.

ما صرف دقيقة جهد وعلم ومعرفة إلا في سبيل إحقاق الحق.

■■■

يا صاحب القيم الكبيرة،

سنفتقدك في كلّ مرّة ندخل فيها قصور العدل. ستبقى حديثنا حين نلتقي، نحن الرفاق – الزملاء وأنت باقٍ في قلب كلّ منّا.

نفتقدك قامة وطنيّة كبيرة، لم يستفد لبنان من طاقاتها، لأنك بقيت دائماً في عزّتك.

لم تخضع لغير العدل...

جمعت في شخصيتك الغنيّة صفة المحامي إلى صفة الإنسان.

لا نصدّق أن جميع صفاتك ستغيب ومنها: علمك واستقامتك الصادقة التي تدخل كلّ قلب عرفها.

مصابنا ومصاب الزملاء في بيروت وطرابلس ومصاب عائلتك... هو المصاب ذاته.

نبأ وفاتك نزل علينا نزول الصاعقة:

«غادر النقيب بسّام الدايه، الوطني الصميم، الحكيم المتميّز، المدافع عن الحق، صاحب العقل النيّر، والكبير المتواضع». وهذه صفات الكبار... الكبار.

■■■

يا صاحب الرأي الحرّ، كنت إطلالة بهيّة، دافعت عن كرامة الإنسان، وكنت صاحب البراءة المحبّبة والصديق الوفيّ يوم عزَّ الوفاء... وهنا نسترجع ما قاله الأديب أنطون قازان عن الوفاء في إحدى قصائده:

«نحن الشباب... رفعنا للوفاء يداً
من ذا يُجيب الوفا إن نحنُ لم نُجِب؟»

■■■

يا صيقي،

سنتذكرك مع كلّ طلعة شمس.

غداً، نلحق بالركب مثلك، وسيكون عزاؤنا أننا، مثلك، كنّا أوفياء لرسالة المحاماة التي هي قطعة من قلبنا... هي ضميرنا.

المحامي شوقي قازان

صورة اليوم

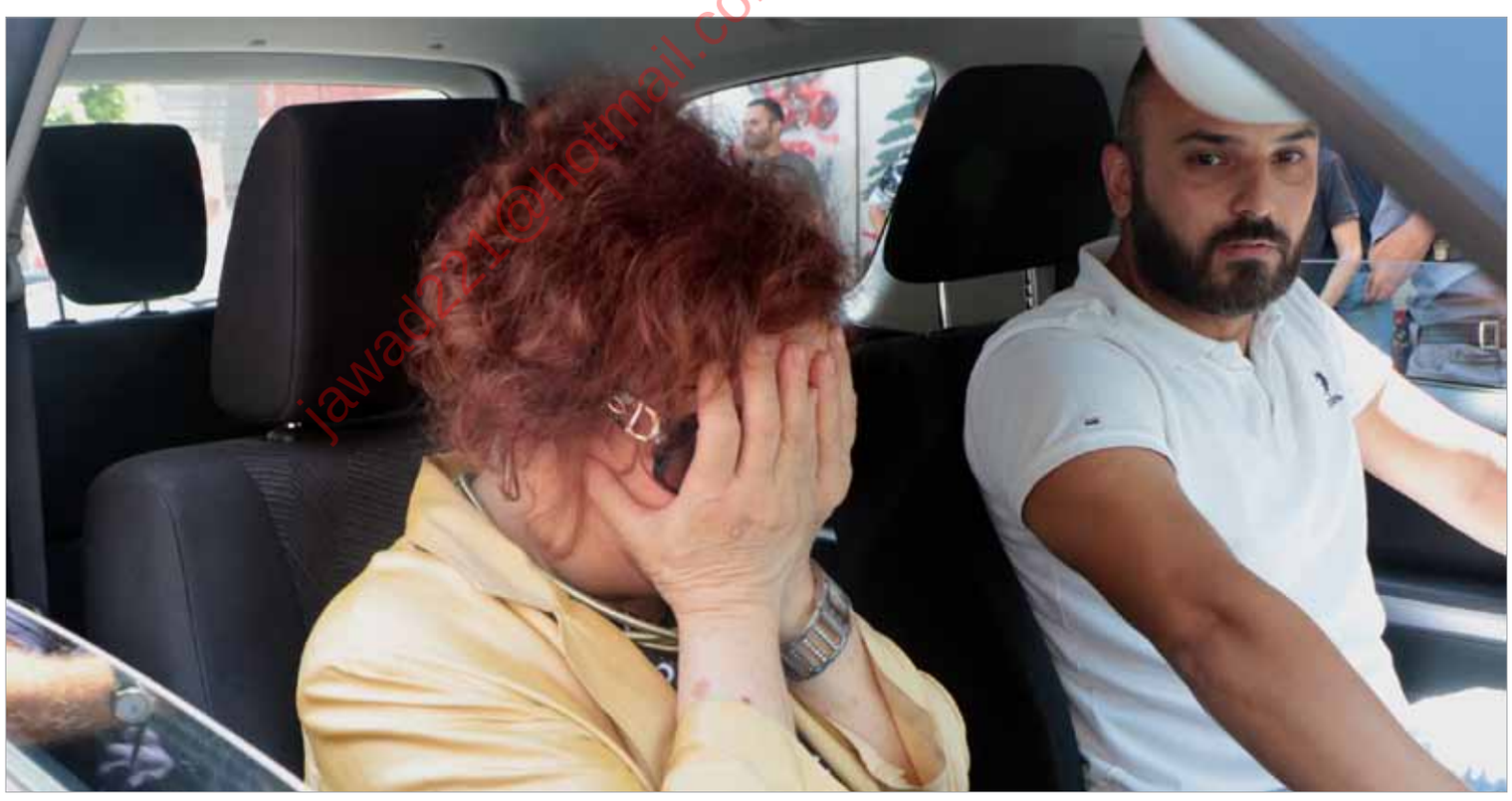

متى الرؤيةُ بعين العراق؟

بدون مقدّمات: لا يكمنُ مأزقُ التغيير والاستقرار في العراق بأنظمته السياسية المتوالية، ولا بآليات تشكيل السّلطة فيه، فحسب، بل بالبنية الهُويّاتية والشعورية لأبنائِهِ، وبفهمِهم لطبيعةِ العلاقةِ بينَ الفردِ والمجتمع، كما بفهمِهم لعلاقةِ الفردِ والمجتمعِ بالدولةِ الحديثةِ كمنظّمٍ وراعٍ دستوريٍّ مُحايد، وبالخلطِ بينَ الدولةِ والسُلطةِ المنحازةِ بطبيعتها لهذا المنحى العقائديِّ أو ذاك؛ كما يكمنُ المأزقُ بالجغرافيةِ السياسيةِ المحيطةِ ببلادِهم، وبتبدُّلاتِها المتعاقبةِ على خطِّ الصراعِ التاريخي؛ ويلعبُ العاملُ الأخيرُ الدورَ الأهمَّ في المأزق، وفي مفاقمةِ عواملِهِ الأُخَرَ.

لا تزال فئةٌ كبيرةٌ من العراقيين تعتقدُ مثلًا أنَّ رئيسَ الوزراءِ مسؤولٌ عن حلِّ كلِّ المشاكلِ المتراكمةِ في المجتمع، وعليهِ أن يعالجَ كلَّ مشكلةٍ فرديةٍ فيه، وتَغفل عن أنَّ حلَّ المشاكلِ لا يأتي إلّا عَبْرَ بناءٍ مؤسساتيٍّ طويلِ النفس، قائمٍ على تشريعاتٍ قانونيةٍ وتنظيماتٍ إداريةٍ وقضائيّةٍ تتحملُ مسؤوليتَها كلُّ الجهاتِ الحاكمةِ من برلمانٍ وحكومةٍ وقضاء، وهي تحتاجُ إلى تناغُمٍ بينَ هذهِ السلطاتِ يقومُ في جوٍّ من الاستقرارِ على مشروعٍ وطنيٍّ ورؤيةٍ حديثةٍ للدولةِ ودورِها في حياةِ الفرد، في حينِ أنَّ واقعَ الحالِ يُشير بوضوحٍ إلى غيابِ هذا التناغُمِ بفعلِ الانقساماتِ الحزبيّةِ والطائفيّةِ المرتبطةِ بمشاريعَ خارجيّةٍ تُثير الكثيرَ من المعوّقاتِ أمامَ إمكانِ خلقِ رؤيةٍ وطنيّةٍ قادرةٍ على حملِ مشروعِ الإصلاحِ والبناءِ في طريقٍ من الثَباتِ والرّسوخِ واليقين.

ولا تزال فئةٌ أخرى كبيرةٌ أيضًا تعتقدُ أنَّ الصراعَ في العراق هو صراعٌ عقائديٌّ لا يساوي الوطنُ أمامَه شيئًا، بينما النّظرُ إلى الصراعِ على أنّهُ صراعُ عقائدَ والتعاملُ معه كذلك، يعني أنَّ الآخرينَ لهمُ الحقُّ في أن يرسموا ويخططوا أيضًا وفقًا للمنطلقِ نفسِه؛ وعلى هذا الأساس، سيكون من حقِّ التياراتِ العقائديّةِ في "المكوّناتِ" الأُخَرِ أن تستندَ أيضًا لامتداداتِها الطائفيةِ في الخارجِ وتتمترسَ خلفَها، فيستمرُّ الوطنُ ساحةً لممارسةِ الإرهابِ من الطرفين وللصراعاتِ "العقائدية" التي يُديرها الجيرانُ ويستبْطِنونَ فيها نَزَعاتٍ قوميّةٍ امبراطوريةٍ عنصريةٍ استعلائيةٍ نلمسها بينَ الحينِ والآخَرِ في تصريحاتهم.

لنضَعِ التّاريخَ البعيدَ جانبًا، الذي كلما أوغلنا فيهِ غامتْ ملامحُ عناصرِهِ في بنيةِ الاجتماعِ المعاصرِ أو تماهت فيه لتُبعدَنا عن التّحديدِ الدقيقِ لانعكاساتِهِ المباشرةِ التي تلعب دورًا مهمًا في تشكيلِ بنيةِ الفردِ النفسيةِ والسلوكيّة، حيثُ ينفعلُ هذا الفردِ بتلكَ التأثيراتِ ويتشبّثُ بها عفويًا في زمنِ المحنةِ أو التفكُّكِ والخراب، كطريقٍ للخلاصِ الفرديِ والمجتمعي، وذلك على الرَّغمِ منْ أنَّ كلَّ مفصلٍ تاريخي، كما في الحالةِ العراقية، يُمكن أنْ يتحوّلَ إلى عاملِ تفتيتٍ وانقسامٍ يعكس نفسَهُ عرقلةً لكلِّ عمليّةِ تغييرٍ سياسية، سواءٌ أكانت استبداديّةً عن طريقِ الانقلابِ أم شعبيةً ناتجةً من حراكٍ جماهيري.

لنذهبْ إذًا إلى أوائلِ تأسيسِ الدولةِ العراقيةِ الحديثةِ التي تجاوزت المئةَ عام. ففي مذاكرةٍ خاصّةٍ كتبها فيصلُ الأولُ في العام 1932 ونقلها المؤرّخُ العراقي عبد الرزاق الحسني في كتابِهِ "تاريخ الوزارات العراقية" ثمَّ جعلها مقدمةً لكتابه "تاريخ العراق السياسي الحديث"، يشكو الملكُ من شدّةِ ضعفِ الحكومةِ أمامَ الشعبِ ويكشفُ عن وجودِ ما يَزيدُ على مئةِ ألفِ بندقيةٍ في يدِ الأهالي في المملكة، تقابلها خمس عشرة ألف بندقيّةٍ بيدِ الحكومة، وذلك بعدَ أنْ يُشيرَ إلى أنَّ "البلادَ العراقيّةَ هي من جملةِ البلدانِ التي يَنقصُها أهمُّ عنصرٍ من عناصرِ الحياةِ الاجتماعية، ذلك هو الوحدةُ الفكريةُ والملّية والدينية"، ويعدّدُ الفئاتِ التي ينقسمُ إليها المجتمع، ومنْ بينِها "شبّانٌ متجدّدون، بما فيهِم رجالُ الحكومة"، يقابلُهم، في مَنْ يقابلُهم، "السوادُ الأعظمُ الجاهلُ المستعدُّ لقبولِ كلِّ فكرةٍ سيئةٍ بدونِ مناقشةٍ أو محاكمة"، ثُمَّ يعبّرُ الملكُ بشديدِ الأسى عن اعتقادِهِ بأنْ "لا يوجدُ في العراقِ شعبٌ عراقيٌّ بعدُ، بلْ توجدُ كتلاتٌ بشريةٌ خياليةٌ خاليةٌ من أيِّ فكرةٍ وطنية، كتلاتٌ متشبعةٌ بتقاليدَ وأباطيلَ دينيةٍ، لا تجمعُ بينهم جامعةٌ، سمّاعونَ للسّوء، ميّالونَ للفوضى، مستعدون دائمًا للانتفاضِ على أيِّ حكومةٍ كانت"؛ ويصفُ الملكُ العراقَ في حينِهِ بأنّهُ "مملكةٌ تحكمها حكومةٌ عربيةٌ سُنيّةٌ مؤسَّسةٌ على أنقاضِ الحُكمِ العُثماني"، ويَعِدُّ ذلك من بينِ الأمراضِ التي شخّصها في المذاكرةِ ووضَعَ لها تصوراتِ حلولٍ أرادها "مَطمَئِنةً لكلِّ سكانِ العراق"، ويقولُ بأنَّ هذهِ الحكومةَ تحكمُ "قسمًا كرديًا أكثريّتُه جاهلةٌ" كما تحكمُ "أكثريةً شيعيةً جاهلةً"، ويُصرّحُ بأنَّ ذلكَ بفعلِ "الاضطهاداتِ التي كان يَلحقها بهِم الحكمُ التّركي، فلم يمكّنْهم من الاشتراكِ في الحُكمِ والتمرّنِ عليهِ". إلى جانبِ إشارتِهِ إلى "الأقلّياتِ المسيحيةِ التي يجبُ أن لا نهملَها، نظرًا إلى السياسةِ الدوليةِ التي لم تزلْ تشجعُها"، فإنَّ "هناكَ كتلًا كبيرةً غيرَها من العشائرِ، كرديةٍ وشيعيةٍ وسُنيّة، لا تُريدُ إلّا التخلصَ من كلِّ شكلٍ حكوميٍّ بالنظرِ لمنافعِها ومطامعِ شيوخِها، وهي كتلٌ مختلفةُ المطامعِ والمَشارب، ومملوءةٌ بالدسائس"، ويُضيفُ إلى ذلكَ "دسائسَ آشوريّةً وكلدانيّةً ويزيدية".

يوضحُ الملكُ أنَّ "الحكومةَ مشكّلةٌ من شبّانٍ مندفعين أكثرُهم متهمون بأنّهم سُنّة، أو غيرُ متديّنين، أو عرب، ومع ذلك فإنهم يرغبون في التقدُّمِ ولا يريدون أن يعترفوا بما يُتّهمون بهِ، ولا بوجودِ تلكَ المطامعِ والفوارقِ بينَ الكتلِ التي يقودونها، ويعتقدون بأنّهم أقوى من هذا المجموعِ والدسائسِ التي تحركه"، ويضيفُ الملكُ قولًا يحملُ دلالةً كبيرةً، حيث يقول عن شبّانِ الحكومةِ بأنهم "غيرُ مُبالينَ بنظرةِ السُّخريةِ التي يَلقيها عليهِم جيرانُهم الذين هُم على علمٍ بمبلغِ قواهِم".

ويشيرُ الملكُ إلى "الفسادِ" و"العقولِ البدويةِ" و"التعصب"، وينتقدُ شبّانَ الحكومةِ الذين "يقولون بوجوبِ عدمِ الالتفاتِ إلى أفكارِ وآراءِ المتعصبينَ وأربابِ الأفكارِ القديمة" قائلًا: "إنَّ عدمَ المبالاةِ بالرأيِ بَتاتًا، مَهْما كان حقيرًا، خطيئةٌ لا تُغتَفر"، لكنّهُ يَرهَن ذلك بضعفِ الحكومة: "فلو أنَّ بيدها القوةَ الظاهرةَ التي تمكّنها من تسييرِ الشعبِ، رَغمَ إرادتِهِ، لكنتْ وإيّاهُم".

وينقلُ الملكُ في مذاكرتِهِ التي كتبها لخاصّتِهِ ورجالِهِ الذين عملوا معه، شكوى أبناءِ الشيعةِ، محاولًا تأكيدَ حيادِهِ: "لا أرغبُ في أن أبرّرَ موقفَ الأكثريةِ الجاهلةِ من الشيعة، لكنّني أنقلُ ما سمِعتُه ألوفَ المرّاتِ وما سمِعهُ غيري، وذلك من الذين يُلقونَ في أذهانِ أولئكَ المساكينِ البسطاءِ من الأقوالِ التي تهيّجهم وتُثيرُ ضغائنَهم: إنّ الضرائبَ على الشيعي، والموتَ على الشيعي، والمناصبَ للسّنّي"، لكنَّ فيصلَ يشتكي في الوقتِ نفسِهِ من "الأشخاصِ الذين لهم مطامع، وخاصّةً الدينيين منهم" الذين يشوّقون الأكثريةَ الشيعيةَ للتخلي عن الحكم، وينبّه فيصلُ إلى تأثيرِ هؤلاءِ على "الرأيِ البسيطِ الجاهل".

آنذاك رأى الأديبُ والمؤرخُ اللبناني أمينُ الريحاني الذي كان على علاقةٍ وثيقةٍ بالملكِ فيصلَ وبالطبقةِ السياسيّةِ العراقيةِ، "أن بغدادَ تعاني من ثلاثِ آفاتٍ، هي: "الطوز"، وهو الغبارُ في الربيع، والوحلُ في الشتاء، والسياسيون في كل الفصول؛ فهُم يُصلّون بالعربية، ويفكّرون بالتركية، ويستشعرون بالفارسية، وقد بدأوا يرَون بعيونٍ إنكليزية، هم ديموقراطيو اللسان، أوتوقراطيو العقل، ثيوقراطيو القلب؛ والمجموع، هو ميلٌ، بعدَ الاتكالِ على الله، إلى الاستبداد".

فمتى نرى بعيونِ الوطن، لا بعيونِ الطوائفِ والأعراقِ والمذاهب، أو بالأحرى، لا بعيونِ ما اصطلَحَ عليه زورًا بـ"المكوّنات"؛ تلك التي سرق سائسوها حقَّ المواطن في أن يكون هوَ، لا غيرَه، المكوّنَ الأوَّلَ لوطنه؟ ومتى نجعلُ من التعدّدِ والتنوّعِ ثروةً، لا مفقسةً للحروب؟

لا سلامَ ولا وئامَ ولا استقرارَ ولا قيامةَ للعراق إلّا بدولةِ المواطَنةِ المدنيّةِ الديموقراطية التي تُعيد الى المواطن حقَّهُ الضائعَ بعيدًا من مشاريعِ الخارجِ وصراعاتِه التي دخلتْ بيوتَنا بيتًا بيتًا:

"نُريد وطنًا"، لا حقلًا لأبقارِ الآخرينَ ولا ملعبًا لجِماحِ خيولِهِم.

جواد الساعدي
كاتب عراقي

لبنان منكوب بمنظومته السلطوية ونظامه الطائفي

مع كل يوم جديد يزداد شعور اللبنانيين بتلاشي دور الدولة وسلطتها، خصوصاً حيال الأزمات المستفحلة التي تتعلّق بمعيشتهم الاجتماعية وحياتهم اليومية، وبالعجز الفاضح حتى عن تشكيل حكومة وتسيير أعمال السلطة، مما يُبقي لبنان فاقداً مناعته ووحدته، وفي وضع المتلقّي لانعكاسات ما يجري من تطوّرات على صعيد المنطقة. وبدلاً من أن يؤدّي ذلك إلى دفع الأطراف السلطوية الى الإنكباب على دراسة أسباب هذه الحالة والوصول إلى تبلور رؤية حقيقية للمعالجة والحلول، وبرنامج أولويات للتنفيذ، يجد اللبنانيون أن اهتمامات السلطويين وتصرّفاتهم تقتصر على مصالحهم الخاصة بهم، وبحصصهم في الحكومات والوزارات، وفي التنافس على التعيينات في مراكز الدولة، ويلجأون إلى تغطية كل ذلك بالحرص على مصلحة الطائفة وحصّتها. ويعبّر استمرار هذه التصرّفات، كما كانت منذ سنوات طويلة، عن انفصال هذه المنظومة السلطوية عن الشعب وهمومه وقضايا وطنه، وافتقادها رجال دولة، يضعون قضايا شعبهم أولوية في اهتماماتهم فوق أنانيّاتهم ومصالحهم الخاصة. فهذه المنظومة تعتبر أنّ الشعب للنظام بدلاً من أن يكون النظام للشعب، وأنّ سلطة الدولة هي تقاسُم للصفقات وبؤرة للفساد، وليست لإدارة شؤون الشعب والدولة، ويقومون بحماية تهريب عشرات، إن لم نقل مئات مليارات الدولارات إلى الخارج، وحماية المهرّبين والمرتكبين ومنع محاسبتهم أمام القضاء. فقد أوصلوا البلد إلى حالة العجز والفشل. ووضعوا الشعب في هاوية الفقر والإذلال اليومي، والدولة في منحدر الانحلال. فحَلَّ الفسادُ محلّ النزاهة، والتلاعب والتحايل على الشعب محلّ الاستقامة، والخداع والكذب محلّ الصدق والنظافة، مما أدّى إلى ما نحن فيه. كما أدّى تمسّكهم بنظامهم الطائفي وعصبياته إلى جعل الولاء للطائفة بديلاً من الوطن، وجعل زعيم الطائفة محلّ الدولة. فتركيبة هذا النظام وسلطته هي أصلاً مصدر تناقض وتخبّط وشلل، فكيف وأنّها تفتقد رجال دولة؟

لقد اعتادوا المساومات والوساطات والوصايات، لوضع حلول ظرفية لا أكثر. وهم يواصلون هذا النمط، فيساومون على حق لبنان وشعبه وأجياله اللاحقة في تفاوض مع الإسرائيلي - الأميركي هوكشتاين، ويتخلّون في ترسيم الحدود البحرية عن حق لبنان في الخط 29 الذي أكّد الوفد العسكري اللبناني لبنانيّته، لمصلحة العدوّ الإسرائيلي.

وما يُقلق اللبنانيين أيضاً هو أن يجري استخراج الثروة الغازية والنفطية في ظلّ المنظومة السلطوية نفسها، وهي المُدانة داخلياً بسبب فسادها وحمايتها للفاسدين، ومستهجنة ومدانة خارجياً بسبب مسؤوليتها عن انهيار الوضع اللبناني. فهذه المنظومة لا تؤتَمَن على التصرّف بثروةٍ كهذه تخصّ أجيالاً. والاستعجال كيفما كان لاستخراجها تحت عنوان إخراج لبنان من أزماته، وللتعويض على أصحاب الودائع التي صادرتها المصارف، ليس مقبولاً، فاستخدام هذه الثروة بديلا من استعادة المال المنهوب ليس مقبولاً أيضاً. فالفاسدون والمهرّبون والمرتكبون يجب ألّا يُكرَّموا بل أن يُعاقبوا وفقاً للقانون، علماً بأنّ لا شيء يضمن عدم ذهاب قسم أساسي من هذه الثروة إلى جيوب النافذين وهم متأهّبون.

إنّ نكبة لبنان هي في عدم بناء دولة متماسكة حديثة، وفي افتقار سلطته إلى رجال دولة وإرادة ورؤية. وإنّ المراوحة في الدوّامة نفسها ستجرّ إلى النتيجة نفسها. فمن دون تغيير وإقامة نظام ودولة ديموقراطية علمانية تحقّق فصل الدين والطائفة عن الدولة، وتقيم عدالة اجتماعية وتنمية إقتصادية إنتاجية، وتوفّر القدرة الضرورية لحماية لبنان، يبقى الوضع كما هو وإلى الأسوأ. وإنّ التغيير الحقيقي يرتبط بتعاظم الدور الشعبي، وتحوّله مع كل القوى التغييرية إلى ثورة تقتلع النظام الطائفي وسلطته وتبني لبنان جديداً.

فمن خرّب البلاد ودمّرها لا يعمّرها.

موريس نهرا
كاتب سياسي

في بيروت تحية الى نواب الثورة

لقد أحدثتم الخرق وتبين الفرق. لا شك في ان الشعب ينتظر الكثير ولكن تحقيق الاحلام ليس سهل المنال، اما دور النائب فقد مارستموه بجدية ومسؤولية. النائب يساهم في التشريع ويراقب السلطة ويتخذ المواقف السياسية والوطنية المناسبة. لقد نجحتم في ذلك الى حد بعيد في فترة قصيرة ، لقد اعدتم الروح الى الممارسة الديموقراطية وأسقطتم مبدأ التوافق ، هذه البدعة التي اعتمدت لستر الصفقات السياسية والمالية وسواها وتعطيل مفاعيل النصوص الدستورية والقانونية والتي كانت السبب االساسي النهيار الدولة ومؤسساتها وعملتها وما نتج من فقر وجوع ومرض وعجز على كافة الصعد. وهنا نورد مقولة ألحد كبار البرلمانيين رجل الدولة الرئيس كامل االسعد كان يرددها ويحذر من نتائجها يقول:" هناك مؤامرة صهيونية تستهدف لبنان دولة وكيانا ووجودا وتبلغ آخر حلقاتها عندما ال يقوم المجلس النيابي بتأمين االستحقاقات الدستورية في مواعيدها وأهمها انتخاب رئيس الجمهورية وتصديق الميزانية السنوية وقطع الحساب ومراقبة أعمال الحكومة بشكل دائم ومناقشتها والسهر على تطبيق القانون والحرص على السلطة القضائية المستقلة. عند ذلك يدخل لبنان مرحلة االنتحار الذاتي كما هو حاصل... وتكون المؤامرة حققت أهدافها. ان عملية االقتراع التي أصريتم على اجرائها فضال عن المواقف المتتابعة والمطالبة بعدم التنازل عن الحقوق الوطنية في البحر. ومشاريع القوانين التي تقدمتم بها والمراقبة الدقيقة والسعي الى تأمين المطالب الشعبية تشير الى وجود جو جديد وهي بداية ال بد أن تثمر... الى المزيد من العمل والعودة الى تطبيق احكام الدستور بدقة متناهية وسيادة القانون واعادة بناء دولة المؤسسات عندها سيولد لبنان الذي يطمح اليه اللبنانيون.

النائب السابق منيف الخطيب

افتتاحية النهار

مروان اسكندر

خصائص الاقتصاد الياباني

1 ← اليابانيون لم يكونوا بعيدين عن التوقعات، رغم أنهم نجحوا خلال ثلاثة عقود آخرها عام 2012 وحتى تاريخه كان برئاسة شنزو ابي الذي استطاع التعايش مع ضبط التضخم والحد من ارتفاع سعر صرف الين، واليابانيون كانوا يقبلون على المساهمة في إصدارات الدين العام لمدة عشر سنوات لسندات لا تستحق عنها فوائد، فلماذا هذا التفاوت مع الصورة العالمية المتخوفة حالياً من مفاعيل التضخم؟

الجواب يستوجب قراءة مقال على صفحة كاملة في جريدة الفايننشال تايمز بتاريخ 2022/7/5 أي قبل اغتيال رئيس وزرائها الذي اعتمد سياسة ضبط الاسعار وتجميد الفوائد على الدين العام. ومعلوم أن الرئيس الذي اغتيل حقق استقراراً في الاقتصاد الياباني وهو سليل عائلة عريقة، فوالده كان جنرالاً خلال الحرب العالمية الثانية واتّهم اتهامات باطلة استطاع تجاوزها وتولّى رئاسة الوزراء سابقاً.

اليابان هي البلد الرابع في العالم على صعيد الإنتاج القومي، وكانت اليابان البلد الذي استعاد نشاطه بعد تعرّضه لمآسي قصف مدينتين بالقنبلة النووية من قبل الأميركيين الامر الذي مهّد لإنجاز اتفاقية سلام وإعطاء الاميركيين السيطرة على مطار حيوي عسكري وثكنات مرفقة به، ومن ثم إقرار برنامج للمساعدات لإعادة البناء استناداً الى برنامج سُمّي برنامج مارشال.

اليابانيون حققوا إنجازات صناعية في السبعينيات في إنتاج التلفزيونات والهواتف النقالة والياباني العادي وحتى الناجح في عمله لم يكن يلجأ الى شراء منزل أو شقة فخمة، ومعظم بيوت اليابانيين كانت لا تحتوي على غرف نوم، ومختلف أنواع قاعات الطعام، والاستقبال، فكان الزائر يتقبّل الجلوس على الحصائر وأهل البيت يلفّون الفراش عند قيامهم في الصباح.

بالمقابل اعتاد اليابانيون على مأكولات مختصرة عمادها الاسماك واللحوم والخضار وكانوا يعتمدون على اختصار الانفاق وزيادة الثروات النقدية، وقبل نهاية السبعينيات كان اليابان أهم بلد في العالم في صناعة السفن والبواخر وناقلات النفط الكبرى، كما أتقنوا صناعة السيارات، وحافظوا على علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة التي كانت ولا تزال لديها قوات جوية وبرية على الاراضي اليابانية.

اليابانيون اعتمدوا منهج السلام في العلاقات الدولية وخلال سنوات طويلة لم يطوروا قواتهم الجوية والبحرية إلا بعد بداية عقد التسعينيات وقد حافظوا قدر الامكان على حصر صلاحيات الشركات اليابانية الكبرى بيابانيين، وربما هذه النزعة تفسّر احتدام العلاقات مع الصناعي اللبناني الفرنسي كارلوس غصن الذي حدّث مواصفات شركة نيسان ومكّن الشركة من احتلال مركز عالمي.

اليوم تواجه اليابان امتحاناً عسيراً يتمثل بالقدرة على ضبط ديون البنك المركزي والاستمرار في ضبط معدّل التضخم والذي لا يزال على مستوى 2,5% مقابل 8% حتى تاريخه في الولايات المتحدة.

خلال السنوات الاخيرة شعرت اليابان بأن منافستها الحقيقية هي الصين، ومع نمو الاقتصاد الصيني وتميز الاقتصاد الكوري في صناعة السفن والناقلات والهواتف الخلوية أصبحت اليابان بحاجة لتقوية علاقاتها مع بلدان رئيسية في مجال الاقتصاد العلمي، ولهذا السبب اعتمد رئيس الوزراء الذي اغتيل على تأسيس علاقات تربط اليابان بالولايات المتحدة وأستراليا.

الارتباط مع الاميركيين يفترض أن يؤدي الى سيادة علاقات غير عدائية مع الصين، والعلاقات مع أستراليا تحوز خصائص إيجابية عديدة. فأستراليا غنيّة بالثروات الطبيعية ومناخها المناسب لقضاء فترات الفرص لليابانيين المقتدرين، وأي زائر لشمال شرق أستراليا يشهد تدفق اليابانيين على زيارة أستراليا وهنالك روابط مهمة على صعيد معاهد الدراسات الاختصاصية في مجالات المعلوماتية وتتابع الاختراعات وتوسيع نطاق استعمال البرامج الحديثة المتطورة.

مستقبل اليابان هادئ خاصة أن عدد سكانها على تناقص، علماً بأن معدلات السن مرتفعة الى حد بعيد، واليابانيون إذا حققوا نمواً بمعدل 2% سنوياً، وهذا معدل بسيط لبعض ما حققوه سابقاً، يشعرون بالكفاية لأن معدل الفرد يرتفع بنسبة 3% حيث الوفيات تفوق الولادات بهذه النسبة، ولا ننسى أن أستراليا وكندا قارتان يمكن أن تستقطبا ضعف عدد سكانهم الحاليين بكل سهولة.

jawad2210@hotmail.com